

Distr.
GENERAL

E/ICEF/1999/5
4 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩

١٩ - ٢٢ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد

موجز

يتضمن هذا التقرير استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد، حسب طلب المجلس التنفيذي في مقرره (E/ICEF/1998/6/Rev.1). وهو يستند إلى مشروع استراتيجية تعبئة الموارد المقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ (E/ICEF/1998/14) ويعتمد على التعليقات التي أدلت بها الوفود في تلك الدورة وفي الاجتماع المعقود بين الدورات في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ويتضمن الفصل الأول مناقشة لسياق وتطور وضع استراتيجية تعبئة الموارد. ويعرض الفصل الثاني الاستراتيجية ذاتها، وهي تركز على زيادة المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية وتقاسم الأعباء، وعلى زيادة القدرة على التنبؤ بما يقدم من مساهمات إلى الموارد الأساسية، والأموال التكميلية، واستراتيجيات وإجراءات الدعم، والوسائل الأخرى لتعبئة الموارد من أجل اليونيسيف والأطفال. وترد في الفصل الثالث التوصية الصادرة عن المجلس التنفيذي

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣٠ - ١	أولا - سياق وتطور وضع استراتيجية تعبئة الموارد
٣	٣ - ١	ألف - مقدمة
٣	٩ - ٤	باء - الأساس المنطقي لاستراتيجية تعبئة الموارد
		جيم - سياق عمل اليونيسيف: الخطة المتوسطة الأجل والهدف
٥	١٧ - ١٠	التمويلي والنتائج
٧	٢٤ - ١٨	دال - قاعدة دعم اليونيسيف
٩	٣٠ - ٢٥	هاء - طبيعة المساهمات المقدمة إلى اليونيسيف
١٠	٦٩ - ٣١	ثانيا - استراتيجية تعبئة الموارد
		ألف - زيادة المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية وتقاسم
١١	٣٢	الأعباء
		باء - زيادة القدرة على التنبؤ بما يقدم من مساهمات إلى
١١	٣٣	الموارد الأساسية
١٢	٤٢ - ٣٤	جيم - الأموال التكميلية
١٥	٥٩ - ٤٣	دال - استراتيجيات وإجراءات الدعم
		هاء - الوسائل الأخرى لتعبئة الموارد من أجل اليونيسيف ومن
١٨	٦٩ - ٦٠	أجل الطفل
٢٠	٧٠	ثالثا - التوصية

أولا - سياق وتطور وضع استراتيجية تعبئة الموارد

ألف - مقدمة

١ - عمل المجلس التنفيذي، طوال عام ١٩٩٨، مع الأمانة من أجل وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل اليونيسيف، وتقديم توجيهات في جميع الدورات الرسمية الثلاث وفي الاجتماعات المعقودة بين الدورات. وقد ساعدت هذه المناقشات الأمانة على إعداد مجموعة من التقارير انتهت إلى وضع مشروع استراتيجية لتعبئة الموارد (E/ICEF/1998/14)، تم تقديمه إلى الدورة العادية الثانية. وقد ساعدت تعليقات المجلس حول مشروع الاستراتيجية على أن تقوم الأمانة بتنقيح استراتيجية تعبئة الموارد الواردة في الفصل الثاني أدناه.

٢ - وقد حدد قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، سياق وضع استراتيجية تعبئة الموارد، وفيه قررت الجمعية العامة أن تقوم مجالس إدارة الصناديق والبرامج، في سياق ترتيباتها البرنامجية وخططها المالية، باعتماد هدف محدد وواقعي للموارد الأساسية، استنادا إلى الاحتياجات اللازمة لبرامجها وولاياتها المحددة. وذكرت الجمعية العامة أنه على مجالس إدارة الصناديق والبرامج أن تتخذ قرارات بشأن ترتيباتها التمويلية، وأكدت أهمية إبقاء الدول الأعضاء على علم بالصورة المالية للصناديق والبرامج، فضلا عن العلاقة بين احتياجات البرامج والتمويل المتاح.

٣ - وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في القرار ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، بأن تقوم المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج باستعراض ورصد ترتيباتها التمويلية، بغية زيادة ضمان التمويل وزيادة القدرة على التنبؤ به فيما يتعلق بالموارد الأساسية، ومن أجل بلوغ الأرقام المستهدفة لتمويلها وأهدافها البرنامجية وألويات واحتياجات البلدان المشمولة بالبرامج. وطلب إلى المجالس التنفيذية اتخاذ قرارات بشأن ترتيباتها التمويلية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠.

باء - الأساس المنطقي لاستراتيجية تعبئة الموارد

٤ - تتزايد أهمية تعبئة الموارد من أجل اليونيسيف نظرا لأن الإيرادات من الموارد الأساسية ظلت راکدة تقريبا ولأن التمويل التكميلي قد انخفض في السنوات الأخيرة. ومن قبيل المفارقات أن هذه الحالة وأكبتها إدراك متزايد بأنه بدون تجديد الالتزامات وزيادة الموارد، لن تتحقق الأهداف الرئيسية التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في مجالات وفيات الأطفال والأمهات، وسوء التغذية، والحصول على نوعية جيدة من التعليم الأساسي والمياه والمرافق الصحية على الصعيد العالمي بحلول نهاية العقد. وفي الوقت نفسه، تظهر دلائل على أن الفقر يزداد انتشارا وحدة، وخاصة نتيجة للأزمة المالية المتزايدة في كثير من أنحاء العالم. ويؤدي الاقتصاد العالمي الثنائي الطبقة إلى زيادة الاستقطاب وتهميش الفئات الأكثر ضعفا وحرمانا؛ بما في ذلك النساء والأطفال. وقد أعرب المجلس التنفيذي عن قلقه لأن تؤدي هذه الفجوة

في التمويل إلى إقامة حواجز تعوق بلوغ الأهداف الرئيسية على الصعيد العالمي، ومن ثم تتأكد الصفة العاجلة لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد ذات مقومات للبقاء. ومع ازدياد الموارد سوف تكون اليونيسيف في وضع أفضل لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل الأطفال والنساء.

٥ - وبالطبع، فإن تحقيق التزامات عالمية من أجل الأطفال لا يهم اليونيسيف وحدها. ويمثل الاستثمار في مجال الطفل شرطا أساسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل، وينبغي أن يشمل البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج والمجتمع الدولي بأسره. غير أن اليونيسيف، بوصفها الوكالة الرائدة للأمم المتحدة من أجل الطفل، ليس في مقدورها في هذه المرحلة الحرجة أن تبطئ الخطى وأن تتحول عن تقاليد الماثلة في الإيمان بأن ما يبدو مستحيلا يمكن أن يتحقق إذا ما توافرت الإرادة السياسية الكافية. ولليونيسيف تاريخ من العمل في مواجهة الصعاب وإحراز النجاح، ولا ينبغي أن يكون مستقبلها أقل قدرا من ماضيها.

٦ - وفي حين تواصل اليونيسيف العمل للحصول على الموارد من أجل الأطفال في كل مناسبة، تركز استراتيجية تعبئة الموارد على زيادة المساهمات المقدمة إلى موارد اليونيسيف، والضرورية لتمكين المنظمة من الوفاء بولايتها والاضطلاع بمهمتها.

٧ - ومن الأمور الأساسية أيضا للاستراتيجية هو المبدأ القائل بأن اليونيسيف بوصفها عضوا في منظومة الأمم المتحدة، هي هيئة حكومية دولية ينبغي أن تظل القاعدة الأساسية لدعمها هي المساهمات المقدمة من الحكومات. وهذا لا يقلل بحال من الأحوال من أهمية الدعم الفريد والعظيم القيمة الذي يقدم إلى اليونيسيف من القطاع الخاص وعامة الجمهور في أنحاء العالم، من خلال اللجان الوطنية لليونيسيف والمصادر غير الحكومية والمصادر الخاصة الأخرى. وهذه اللجان من الشركاء المهمين يسهمون الآن بنحو ثلث موارد المنظمة الأساسية، وينبغي تشجيع وتعزيز مساهماتهم المتميزة. والواقع أن الأمانة قد اتخذت عددا من التدابير، بما في ذلك إعادة تنظيم شعبة القطاع الخاص، من أجل تقديم الدعم إلى هذه اللجان وزيادة إمكانيات مساهمتها في تلبية احتياجات الأطفال من خلال اليونيسيف، واستحداث مصادر جديدة للمساهمات غير الحكومية. غير أنه تلافيا لتغيير طابع اليونيسيف، ينبغي زيادة التبرعات المقدمة من الحكومات وأن تزداد إمكانيات التنبؤ بها، جنبا إلى جنب مع التبرعات المقدمة من القطاع الخاص. وهذا هو التحدي الأول في استراتيجية تعبئة الموارد.

٨ - وفي حين أن زيادة الموارد الأساسية وزيادة القدرة على التنبؤ بها أمران ضروريان لليونيسيف من أجل مواصلة مهمتها، فإن الأموال التكميلية هي على نفس القدر من الأهمية للمنظمة، لأنها تتيح لليونيسيف أن تنفذ بالكامل برامجها القطرية المعتمدة من المجلس التنفيذي، وأن تستجيب لحالات الطوارئ بكفاءة وعلى وجه السرعة. وبالتالي، فإن الاستراتيجية تعالج أيضا وسائل تعبئة كل من الأموال التكميلية العادية والطارئة. وتصف الاستراتيجية أيضا كيف تعترف اليونيسيف وتعزيز المساهمات المقدمة من القطاع الخاص،

التي تمثل ثلث إيراداتها، وكيف تعمل من أجل تعبئة الموارد من الشركاء الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٩ - واليونسيف، بوصفها عضواً في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ملتزمة بالحفاظ على الخصائص الأساسية لذلك الجهاز، وهي العالمية والحيدة وتعدد الأطراف والطابع التطوعي، مع احترام أولويات البلدان المشمولة بالبرامج والوفاء باحتياجات البلدان النامية بأسلوب مرن. وتحقيقاً لذلك، تستند استراتيجية تعبئة الموارد إلى الملكية الجماعية والشراكة، وهي تحفزها البرامج وتقوم بتشجيع عمليات الشراكة مع البلدان المشمولة بالبرامج والبلدان المانحة ومؤسسات الإقراض والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة.

جيم - سياق عمل اليونسيف: الخطة المتوسطة الأجل والهدف التمويلي والنتائج

١٠ - تتمثل الأولويات الرئيسية لليونسيف في دعم الحكومات في تحقيق واستدامة الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وفي كفالة احترام حقوق الطفل والمرأة، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع استحداث إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سوف تتأكد هذه الأولويات على الصعيد القطري بتضمينها منظوراً مشتركاً لمنظومة الأمم المتحدة. وكما جاء في التقرير المقدم إلى المجلس في دورته السنوية عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (E/ICEF/1998/8)، سوف يتطلب تحقيق أهداف القمة بذل جهود مجدداً من جانب الحكومات في عدد من المجالات. وفي حين أن لليونسيف دوراً تؤديه في هذه العملية، بوصفها عاملاً حافزاً وشريكاً، من المهم أن تعيد جميع البلدان تكريس جهودها لمواجهة التحدي المائل في بلوغ الأهداف قبل نهاية العقد.

١١ - وتضع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، معالم رؤية لمستقبل الأطفال في القرن القادم وتقدم توجيهها للبرامج القطرية. ويعمل هذا الإطار الرباعي والاستراتيجي والقائم على النتائج، والذي يجري تحديثه كل سنتين، على التكامل بين أهداف برامج اليونسيف والخطة المالية والرقم المستهدف للتمويل. وتحدد الخطة معالم الأولويات والاستراتيجيات التنظيمية، بما في ذلك الأولويات البرنامجية المرتبطة بجدول الأعمال غير المنجز لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومجالات الأولويات الطارئة، فضلاً عن نهج البرمجة المستند إلى الحقوق. وتعكس الخطة بوصفها إطاراً للعمل، ولاية اليونسيف وأولوياتها كما حددها المجلس التنفيذي، وتؤكد على النتائج الملموسة من أجل الطفل على الصعيد الميداني. ويتقيد تخصيص الموارد الوارد بالتفصيل في الخطة المالية، والذي يجري تحديثه سنوياً، بمقرر المجلس بشأن تخصيص الموارد العامة والعلاقة بين مخصصات البرامج وميزانية الدعم. وتتيح الخطة المالية التي تستند إلى تحليل دقيق للإيرادات المتوقعة، إعداد توصيات محددة بشأن البرامج القطرية وتكفل عدم تجاوز النفقات السنوية للموارد المتاحة. وتدفع الخطة المالية أيضاً إلى إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين، التي تقدم إلى المجلس التنفيذي مرة كل سنتين في السنوات التي لا تقدم فيها الخطة المتوسطة الأجل.

١٢ - ومن أجل أن يتم بالكامل إدماج التقارير عن التقدم والنتائج في الإطار الاستراتيجي الذي تمثله الخطة المتوسطة الأجل، سوف تقوم المديرية التنفيذية من الآن فصاعدا بتضمين تقريرها السنوي إلى المجلس، بيانا عن التقدم المحرز في الخطة مع تحديد النتائج.

١٣ - ويرتبط باستراتيجية تعبئة الموارد ارتباطا وثيقا الرقم المستهدف لتمويل الخطة والبالغ ١,٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥، مما يعني معدلا سنويا للنمو في الإيرادات بنسبة ٧ في المائة. وتشمل الخطة المتوسطة الأجل خطة مالية تنطوي على إسقاطات لمستوى الإيرادات التي تتوقع اليونيسيف أن تتلقاها خلال فترة الخطة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، استنادا إلى الأداء السابق والمؤشرات المتوفرة. ويتطلب سد الفجوة بين مقدار المبلغ الذي تحتاجة اليونيسيف لإنجاز أولوياتها والمبلغ الذي تتوقع حاليا أن تتلقاه، جهدا شاقا ولكنه ممكن. ومن شأن الموارد الإضافية تمكين اليونيسيف من تكثيف وتوسيع وتعجيل عملية تنفيذ الأنشطة الحفازة المساعدة دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويمثل رقم التمويل المستهدف عنصرا حاسما في الاستراتيجية لتعبئة موارد إضافية لأنه يقدم هدفا معقولا يمكن تحقيقه ويشكل تحديا للجهات المانحة ويتيح لليونيسيف إنجاز أولوياتها البرنامجية.

١٤ - وعلى الرغم من أنه ما زال يتعين القيام بكثير من الأعمال من جانب المجتمع الدولي لوضع تقدير أفضل لتكاليف التدخلات الهادفة إلى تحقيق رفاهية الطفل والمرأة، فإن كلا من مشروع استراتيجية تعبئة الموارد والخطة المتوسطة الأجل تعطي أمثلة توضيحية لبعض هذه التكاليف. وقد جاء في الخطة المتوسطة الأجل أن تحقيق تغطية بنسبة ٩٠ في المائة في برامج التطعيم ومكملات فيتامين ألف في نحو ٥٠ بلدا لديها معدل عال من وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتطلب نحو ٦٠ مليون دولار سنويا من المساعدة الخارجية؛ وأن الوقاية من الملاريا ومعالجة المصابين بها في البلدان العشرين الأكثر تضررا تتطلب قرابة ١١٥ مليون دولار في السنة؛ ومكافحة الحصبة في ٢٠ بلدا يستوطن فيها المرض، تتطلب ٢٥ مليون دولار من المساعدة. وتأمل الأمانة أن تتمكن بعض البلدان من الاستجابة لهذه المبادرات بتقديم تمويل إضافي لليونيسيف، ويفضل أن يكون ذلك من خلال مساهمات في الموارد الأساسية، أو من خلال أموال تكميلية مخصصة، إذا تعذر ذلك. وسوف تتابع الأمانة ذلك بنشاط مع الجهات المانحة من خلال مكتب تمويل البرامج التابع لها.

١٥ - وسوف يقاس أثر الموارد الإضافية الموجهة من خلال اليونيسيف بواسطة آليات لرصد وتقييم البرامج متوفرة بالفعل في جميع أقسام اليونيسيف ومن خلال عملية البرمجة القطرية، التي تشمل تحليل الدروس المستفادة من تنفيذ البرامج السابقة وعمليات الاستعراض السنوية ونصف المدة والتقارير السنوية القطرية والإقليمية والعالمية. وكما جاء في الخطة المتوسطة الأجل، فإن رصد تنفيذها سوف يستند إلى أوجه التقدم الأخيرة التي حققتها اليونيسيف في نهج الإدارة، بما في ذلك توضيح المساءلات على جميع المستويات؛ وإدماج نظم المعلومات الإدارية الجديدة (نظام مدير البرامج، ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونظام المالية والسوقيات)؛ واتباع نهج أكثر انتظاما للمراقبة؛ ومساءلة شعبة البرامج عن جودة نوعية

البرامج؛ وتنقيح المبادئ التوجيهية لسياسات وإجراءات تخطيط البرامج. وتناقش الخطة المتوسطة الأجل أيضا التمييز بين الرصد وتقديم التقارير عن أداء اليونيسيف والنتائج المتحققة من أجل الطفل.

١٦ - ويتوقف تنفيذ الأنشطة على مستوى ونوع الموارد الإضافية المخصصة لليونيسيف. وتمثل الموارد الأساسية العمود الفقري لتمويل المنظمة وبالتالي فهي تعتبر عاملا محددًا جوهريًا لقدرة مكاتب اليونيسيف. وتستخدم الموارد الأساسية في بناء القدرة لدى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، مع كفالة إعطاء أولوية عليا لتقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً والحفاظ على الاستجابة والمرونة في النهج المستخدمة. وتستخدم الأموال التكميلية بصفة عامة في دعم أنشطة محددة قصيرة الأجل وذات نتائج متوقعة ومحددة بوضوح وتستند مباشرة إلى الأساس الذي توفره الموارد الأساسية. وسيكون من المتعذر استخدام الأموال التكميلية المخصصة على نحو فعّال بدون برنامج قوي لليونيسيف يستند إلى الموارد الأساسية.

١٧ - واليونيسيف في وضع جيد للتركيز على هذه الأولويات لأنه يدخل في ولايتها العمل كداعية لحماية حقوق الطفل، والمساعدة في توفير حاجات الأطفال الأساسية وتوسيع فرصهم لتحقيق كامل إمكاناتهم. وتضطلع اليونيسيف بأنشطة، من خلال برامجها في ١٦١ بلداً وإقليماً (بها ١٢٥ مكتبا قطريا)، تستند إلى مزيج من إنجاز الخدمات وبناء القدرات والتمكين والدعوة، وتركز على مساعدة الحكومات في تحقيق نتائج مثبتة من أجل الطفل والمرأة. ومنذ تأسيس اليونيسيف في عام ١٩٤٦، أسفر ما حقته اليونيسيف من نجاحات عن دعم جماهيري واسع الانتشار وهوية متميزة معروفة في العالم أجمع. وقد تمكنت اليونيسيف من العمل بوصفها قوة أدبية ومن أجل توليد إرادة سياسية وموارد لصالح الطفل. وهذا السجل من الإنجازات هو أساس الدعم المقدم لليونيسيف ويمثل عاملاً محورياً في استراتيجية تعبئة الموارد.

دال - قاعدة دعم اليونيسيف

١٨ - لليونيسيف قاعدتان متميزتان للدعم. فهي تحصل على دعم من الحكومات بصفتها أحد صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وهي تلقى أيضا دعماً من المجتمع المدني في أنحاء العالم - من أفراد وجماعات ومؤسسات خاصة تؤمن بأن الطفل بصفة خاصة يستحق اهتماماً ودعماً ومساعدة خاصة، ويؤمنون بأن اليونيسيف في وضع مناسب لتغيير مجرى حياتهم.

الدعم الحكومي

١٩ - اليونيسيف منظمة حكومية دولية تعمل بتوجيه من المجلس التنفيذي ووفقاً لمقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وتوفر التبرعات المقدمة من الحكومات نحو ثلثي مجموع مواردها. وبوصفها وكالة الأمم المتحدة الرائدة من أجل الطفل، تعمل اليونيسيف على أساس توافق عالمي في الآراء بالنسبة لأنشطتها من خلال هيكلها الإداري. ويقر المجلس التنفيذي مهمتها. ويعتمد المجلس كلاً من

استراتيجياتها العالمية وفرادى برامجها القطرية للتعاون، التي يتم وضعها بالتعاون مع الحكومات المضيفة. وبهذه الصفة، فإن "ملكية" اليونيسيف تعود للحكومات.

٢٠ - وقد أكد أعضاء المجلس التنفيذي أهمية استمرار الحكومات في تقديم التبرعات لليونيسيف، وأقروا في الوقت نفسه أهمية مساهمات القطاع الخاص. واقترحت وفود كثيرة من البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج على السواء والفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف، أن الزيادة في مساهمات القطاع الخاص ينبغي أن تقابلها زيادات في مساهمات الحكومات. غير أن الأولى زادت عن الثانية في السنوات الأخيرة، وهو واقع رأت اللجان أنه يمكن أن تكون له آثار في الأجل الطويل بالنسبة لليونيسيف والمجلس.

٢١ - وأكد كثير من الوفود أهمية تقاسم الأعباء بين المانحين، وذلك لأن عددا قليلا من الحكومات هي التي تقدم في الوقت الحالي الجزء الأكبر من المساهمات إلى اليونيسيف (انظر الفقرة ٢٦ أدناه). ومن شأن هذا الوضع أن يجعل اليونيسيف ضعيفة أمام التغيرات في الاقتصادات أو السياسات المحلية لعدد ضئيل من البلدان. ويمكن لكثير من البلدان أن تقدم حصة أكبر من مساهمتها الإنمائية الرسمية إلى اليونيسيف، مما يشجع الحكومات على زيادة مساهماتها الكلية في المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن البلدان المشمولة بالبرامج تسهم في موارد اليونيسيف الأساسية، بالإضافة إلى المساهمات العينية، ويتعين دراسة إمكانية زيادة هذه المساهمات على أساس فردي.

الدعم المباشر من المجتمع المدني

٢٢ - منذ إنشاء اليونيسيف تقريبا، وهي تتمتع بعلاقة فريدة مع الجمهور في أنحاء العالم، من خلال سفرائها المتجولين وبطاقات اليونيسيف للمعايدة، والأهم من ذلك من خلال اللجان الوطنية لليونيسيف. والدعم المقدم من المجتمع المدني عنصر حاسم في تكوين قاعدة موارد اليونيسيف: إذ تحصل المنظمة على ثلث مواردها من اللجان الوطنية ومن تدبير الأموال من القطاع الخاص. وقد تضاعف مجموع مساهمات القطاع الخاص (الموارد الأساسية والأموال التكميلية) المقدمة إلى اليونيسيف ثلاث مرات بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٦، في حين ازدادت مساهمات الحكومات خلال الفترة نفسها بأقل من النصف. ومن بين الشركاء غير الحكوميين الآخرين منظمات خدمات (من بينها منظمة الروتاري الدولية وأندية الكيوانيز وأندية الليونز)، التي قدمت من الناحية التاريخية دعما قيّما لليونيسيف. وتشمل المصادر المحتملة الجديدة للدعم مؤسسات وشركات.

٢٣ - وبالإضافة إلى دور اللجان الوطنية في تدبير الأموال لليونيسيف، فإنها تقوم، من خلال أنشطة الاتصال التي تضطلع بها، بدور رئيسي في زيادة الوعي بقضايا الطفل والتنمية، وتعزز في الوقت نفسه صورة اليونيسيف وفعالية برامجها. ويمثل تهيئة مناخ من الرأي العام موات للمساعدة الإنمائية بصورة عامة، واليونيسيف بصورة خاصة، الأساس الذي يمكن الحكومات من المحافظة على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها وعلى مستوى دعمها للمنظمة. وفي هذا الصدد، يشكل برنامج التعليم من

أجل التنمية الذي تضطلع به اليونيسيف، والذي يعزز تشكيل مواقف التضامن العالمي لدى الشباب وهم الناخبون والمانحون في المستقبل - استراتيجية هامة طويلة الأجل.

٢٤ - ويوفر القطاع الخاص إمكانية جيدة للنمو من حيث المساهمات المالية والعينية. وتعمل اليونيسيف، من خلال شعبة القطاع الخاص التي أعيد تنظيمها، على زيادة توسيع هذه العلاقة. ويجري استحداث آليات جديدة لتدبير الأموال بالتعاون مع اللجان الوطنية، وهي تتشاطر فيما بينها "أفضل الممارسات". ولا يزال بيع بطاقات المعايدة والمنتجات الأخرى هو أساس مساهمات اللجان، ولكن يجري بذل جهود من خلال شعبة القطاع الخاص لتدبير الأموال بأرقام مستهدفة من الشركات في بلدان مختارة. وتدرس اللجان أيضا طرقا للمساهمة في الموارد الأساسية والأموال التكميلية بالنسبة لبرامج معينة.

هاء - طبيعة المساهمات المقدمة إلى اليونيسيف

٢٥ - الموارد الأساسية هي أساس تمويل اليونيسيف، ويجب أن تظل كذلك: فهي ضرورية للحفاظ على طابع المنظمة المتعدد الأطراف. وعليه، فإن استراتيجية تعبئة الموارد تستهدف تحسين إمكانية التنبؤ بالموارد الأساسية التي تقدمها الحكومات وكفالة نموها بمعدل كاف. ومنذ عام ١٩٩٠، خيم الركود على المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية بالقيم الفعلية، بمتوسط قدره نحو ٥٢٣ مليون دولار في السنة. وأصبح معدل الزيادة في مساهمات الموارد الأساسية ثابتا بالقيم الإسمية في السنوات السبع الأخيرة وتناقصت نسبة الموارد الأساسية المتأتية من الحكومات من ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٧.

٢٦ - ويقدم عدد محدود نسبيا من الحكومات الجزء الأكبر من المساهمات الراكدة أو المتناقصة قليلا التي تقدمها الحكومات إلى الموارد الأساسية. ففي عام ١٩٩٧، أسهمت خمس حكومات بنسبة ٦٥ في المائة من مجموع الموارد الأساسية الآتية من الحكومات، وأسهمت عشر حكومات بنسبة ٨٧ في المائة من هذه الموارد وقد عوّض نقص مساهمات الحكومات في الموارد الأساسية قليلا بزيادة في التمويل الأساسي من القطاع الخاص من خلال اللجان الوطنية لليونيسيف.

٢٧ - وتفضل اليونيسيف تلقي مساهمات في الموارد العامة، ما يتيح للمنظمة أن يكون لها وجود في بلد ما، يعطيها القدرة على وضع برنامج قطري للتعاون مع الحكومة ثم دعم تنفيذه. غير أن كثيرا من المانحين يهتمون بتوفير موارد إضافية. وهذه الموارد الإضافية لا غنى عنها لفعالية اليونيسيف التي تنظر إلى آلية التمويل التكميلي على أنها أداة لتوسيع تغطية البرامج القطرية وكفالة القدرة على تقديم المساعدة الضرورية للطفل. والأموال التكميلية أساسية أيضا لقدرة المنظمة على الاستجابة في حالات الطوارئ.

٢٨ - وقد تقلبت الأموال التكميلية العادية بدرجة كبيرة وتراوحت بين مستوى منخفض قدره ١٦٥ مليون دولار في عام ١٩٩١ ومستوى مرتفع قدره ٣١١ مليون دولار في عام ١٩٩٥، ثم هبطت من جديد إلى ٢٤٣

مليون دولار في عام ١٩٩٧. وقاعدة المانحين الحكوميين ضيقة حيث قدم خمسة مانحين في المتوسط ٦٥ في المائة من مجموع الأموال التكميلية العادية في عام ١٩٩٧.

٢٩ - وانخفضت الأموال التكميلية من أجل الطوارئ في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بعد أن ارتفعت من مستوى منخفض قدره ٢٩ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٢١٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤. وقد استقرت عند مستوى قدره نحو ١٠٠ مليون دولار لمدة عامين، ومن المرجح أن تستمر عند هذا المستوى في عام ١٩٩٨. ومن البديهي أن تتفاوت مساهمات الطوارئ من عام إلى عام حسب طبيعة وحجم الأزمات الإنسانية. ومن بين العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم مساهمات الطوارئ المبالغ التي تطلبها اليونيسيف من خلال النداءات الموحدة وتصور المانحين المحتملين لأهمية هذه الأزمات. وفي حين انخفضت مستويات مجموع إيرادات الطوارئ على مدى الأعوام الخمسة الماضية، فإن ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى انخفاض الأرقام المستهدفة للتمويل، وزيادة التركيز على التنسيق بين الوكالات وتقسيم العمل بصورة رشيدة، والتخطيط الداخلي بدرجة أكثر واقعية، وتركيز البرامج بشكل أشد على احتياجات الطفل الخاصة في حالات الطوارئ. وبينما تحسّنت معدلات الاستجابة بشكل طفيف، فما زالت الإيرادات التي تتلقاها اليونيسيف تمثل أقل من ١٠ في المائة من مجموع ميزانية الشؤون الإنسانية التي يخصصها المانحون لوكالات الأمم المتحدة، وذلك وفقا لمكتب منسق الشؤون الإنسانية.

٣٠ - وعندما يحدث نقص في الإيرادات بالمقارنة بالاسقاطات الواردة في السنوات المالية للخطة المتوسطة الأجل، يتعين على اليونيسيف أن تعدل إنفاقها وفقا لذلك. وفي السنوات الأخيرة، عندما انخفضت الإيرادات بالدرجة الأولى نتيجة لاستمرار قوة دولار الولايات المتحدة ونقص الإيرادات من الأموال التكميلية، بذلت كل الجهود لتجنب تخفيض البرامج. وأسفر برنامج الامتياز الإداري عن هياكل وعمليات أكثر كفاءة في أنحاء المنظمة، وقد أبلغ المجلس التنفيذي بهذه التغييرات من خلال التقارير الدورية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب إلى كل من المقر والمكاتب الميدانية، من خلال عملية استعراض الميزانية السنوية، البحث عن تحقيق وفورات لا تؤثر على نوعية إنجاز البرامج، في مجالات مثل السفر أو استخدام الخبراء الاستشاريين. غير أن استمرار الانخفاض في المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية سوف يعني في نهاية الأمر تخصيص اعتمادات أقل إلى البرامج القطرية، استنادا إلى الصيغة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧، مما سيؤدي إلى احتمال عدم تنفيذ البرامج التي يعتمد عليها المجلس التنفيذي.

ثانيا - استراتيجية تعبئة الموارد

٣١ - تهدف استراتيجية تعبئة الموارد إلى زيادة المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية وجعلها مؤكدة وأكثر قابلية للتنبؤ بها، مع تعزيز تقاسم الأعباء فيما بين الحكومات المانحة وزيادة المساهمات التي تقدمها المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح الطفل من خلال اليونيسيف. وهي تعالج أيضا القضايا المتعلقة بكل من الأموال العادية وأموال الطوارئ التكميلية.

ألف - زيادة المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية وتقاسم الأعباء

٣٢ - هناك ترابط وثيق بين قضايا زيادة المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية وزيادة تقاسم الأعباء فيما بين المانحين، وذلك لأن مجموعة صغيرة من المانحين هي التي تقدم حالياً الجزء الأكبر من المساهمات في الموارد الأساسية. وإذا ما أقدم مزيد من الحكومات على تقديم حصة أكبر في مساعداتها الإنمائية الرسمية إلى اليونيسيف لأدى ذلك إلى توسيع مجموعة المانحين وتوفير موارد جديدة كبيرة لليونيسيف. وفي إطار مجهود لتشجيع هذه الزيادة في تدفق الموارد، فإن الاستراتيجية المقترحة ما يلي:

(أ) لما كان القرار النهائي بتقديم الموارد هو من اختصاص كل حكومة ذات سيادة، في حين أن مجتمع الحكومات هو المسؤول عن المنظمات المتعددة الأطراف مثل اليونيسيف، فإن الاستراتيجية المقترحة عقد دورة سنوية لإعلان التبرعات من أجل تسهيل تقاسم المسؤولية الحكومية الدولية عن تعبئة الموارد التي سوف تستند إلى اتخاذ إجراء من جانب الحكومات؛

(ب) سوف تعقد الأمانة، التي لديها مكتب مخصص لتعبئة الموارد الحكومية - هو مكتب تمويل البرامج - مشاورات منتظمة مع جميع الحكومات المانحة لاستكشاف كيف يمكنها أن تزيد من مساهماتها في الموارد الأساسية. وتسهيلاً لهذه المشاورات، بدأ المكتب في إعداد ملفات قطرية موحدة تنظر في جميع جوانب تدبير الأموال في بلد معين، بما في ذلك المساهمة الحكومية، وتدبير الأموال من القطاع الخاص، وأعمال اللجنة الوطنية. ولأن الفرص والمعوقات تتفاوت في طبيعتها من بلد لآخر، سوف يضع المكتب استراتيجيات مفصلة تناسب كل بلد من البلدان المانحة بغية تعظيم دعمه لليونيسيف. وسوف تقدم الأمانة تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي بشأن نتائج هذه الجهود، بما في ذلك تحليل ما يصادف من معوقات وفرص؛

(ج) تعهد كثير من البلدان المشمولة بالبرامج بزيادة مساهماتها المقدمة إلى اليونيسيف. وتضطلع فرق اليونيسيف القطرية، في البلدان المشمولة بالبرامج، بالمسؤولية عن إجراء مناقشات بشأن إمكانيات تعبئة الموارد، وسوف تجري مشاورات سنوية مع النظراء الحكوميين لمناقشة إمكانية زيادة المساهمات في الموارد الأساسية.

باء - زيادة القدرة على التنبؤ بما يقدم من مساهمات إلى الموارد الأساسية

٣٣ - من الأهداف الرئيسية للاستراتيجية تحقيق قدر أكبر من القدرة على التنبؤ بالموارد الأساسية لليونيسيف. وأحد السبل للقيام بذلك هو أن تقدم الحكومات تعهدات متعددة السنوات لليونيسيف. غير أن عدداً من الحكومات غير قادر على القيام بذلك بسبب إجراءاتها التشريعية والمتعلقة بالميزانية. لذلك، تقترح هذه الاستراتيجية ما يلي:

(أ) أن تعلن الحكومات عن مساهماتها السنوية المقدمة إلى الموارد الأساسية لليونيسيف في الدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير من كل عام. وإذا تعذر ذلك، ينبغي لها أن تبلغ مساهماتها إلى المجلس التنفيذي والأمانة عندما تكتمل عملية الميزانية لديها، ولكن في موعد غايته نيسان/أبريل؛

(ب) في الوقت نفسه، تقوم الحكومات إما بالإعلان عن مساهماتها المعتمدة للعامين القادمين، أو تقديم ما يشير إلى القدر الذي قد تكون عليه مساهماتها؛

(ج) تدفع الحكومات مساهماتها بالكامل للسنة الجارية في وقت مبكر من العام، أو تعلن عن مواعيد السداد خلال السنة؛

(د) تعد الأمانة تحليلاً للمدفوعات الواردة مقابل مواعيد السداد، بوصف ذلك جزءاً من تحليلها لإمكانية التنبؤ والعقبات والمعوقات والاحتمالات التي تطرحها العملية المتعددة السنوات للإعلان عن التبرعات في المستقبل، على أن يدرج ذلك في التقرير السنوي الذي تقدمه المديرية التنفيذية إلى المجلس.

جيم - الأموال التكميلية

الأموال التكميلية العادية

٣٤ - تتيح الأموال التكميلية لليونيسيف التوسع في أنشطة البرامج القطرية الموافق عليها، وأنشطة البرامج على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية. وكثيراً ما تتمكن الحكومات غير القادرة على زيادة مساهماتها المقدمة إلى الموارد الأساسية من توجيه أموال تكميلية إضافية من خلال اليونيسيف. غير أن هذه المساهمات المحددة الغرض تصمم عادة من قبل عدد محدود من المانحين لمشاريع محددة في بلدان محددة، وتتطلب تقديم تقارير مفصلة بدرجة كبيرة عن كل مساهمة بعينها. وهناك بعض المناطق، مثل غرب ووسط أفريقيا، لم تجتذب سوى مستويات متدنية من التمويل التكميلي على الرغم من احتياجاتها المؤكدة، وإن كانت المساهمات تتحسن تدريجياً.

٣٥ - وتمشيا مع الاهتمام المتنامي لدى كثير من المانحين بوضع ميزانيات "على أساس النتائج" واستخدام ما يقدمونه من مساعدات إنمائية للتركيز على مجالات محددة للسياسة العامة، مثل تعليم البنات، يوجد تركيز متزايد على البرامج القطاعية المنسقة على الصعيد الميداني. ومن بين المساهمات الناجحة الأخيرة من هذا النوع، الأموال المقدمة من كندا والنرويج لتعليم البنات في أفريقيا؛ والمقدمة من هولندا لصالح الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة؛ والمقدمة من هولندا من أجل مبادرة مكافحة الإيدز في بلدان حوض الميكونغ. ويوجد وعي متزايد لدى المانحين واليونيسيف بأن هذه الأولويات الموضوعية تمثل أسلوباً جديداً لتعبئة الموارد من أجل قضايا دون إقليمية أو إقليمية أو حتى قضايا ذات نطاق عالمي، مثل تشغيل الأطفال أو الألغام البرية أو تعليم البنات. وهذه المشكلات وغيرها من مجالات التدخل البرنامجي التي برزت بوصفها أولويات رئيسية خلال التسعينات، مثل معالجة الملح باليود والقضاء على شلل الأطفال على الصعيد

العالمي، تناسب في أغلب الأحيان النهج الموضوعي المتعدد الأقطار. والأموال التكميلية المقدمة إلى اليونيسيف من أجل هذه المبادرات يمكن تطبيقها بمرونة وتساعد أيضا على معالجة الاختلالات في التمويل التكميلي التي يمكن أن تنجم عن أولويات التمويل المتعدد الأطراف أو الثنائي.

٣٦ - وبالنسبة للتمويل التكميلي، التزمت الأمانة أيضا بتحسين نوعية التقارير المقدمة إلى المانحين. وإحدى طرق تحقيق ذلك هي الاستعاضة عن الممارسة الجارية بتزويد كل مانح بتقرير بعينه لكل مساهمة مقدمة إلى الأموال التكميلية، بتقرير مرحلي سنوي عن قطاع معين داخل البلد. ويصدق ذلك أيضا على الموارد الأساسية. وتم وضع تقرير عينة على غرار هذا النهج عن "الصحة في أوغندا". ويمكن للمانحين، قبل أن يقدموا مساهماتهم السنوية، الاتفاق مع اليونيسيف على الاتجاهات الاستراتيجية العامة لمساهماتهم التي سوف تتمشى مع أولويات مساعدتهم الإنمائية الرسمية. ويمكن أن تقدم التقارير تفصيلات عن المساهمات الفردية للمانحين في القطاع المتصل بالموضوع. وباستخدام نظام مدير البرامج والنظام المالي ونظام السوقيات، سوف تتمكن الأمانة من موافاة المانحين بتفاصيل إضافية إذا لزم الأمر. ومن شأن هذا النظام الجديد لتقديم التقارير تخفيض الوقت اللازم لإعداد التقارير وموافاة المانحين بمؤشر أفضل لأثر مساهماتهم المقدمة إلى الأموال التكميلية وكيف تدعم هذه الأموال الأعمال التي أمكن تحقيقها بالموارد الأساسية.

٣٧ - ولتناول هاتين القضيتين، تقترح الاستراتيجية ما يلي:

(أ) يقوم مكتب تمويل البرامج، كجزء من مشاوراته المنتظمة مع الحكومات المانحة، باستكشاف النهج الموضوعية والمتعددة الأقطار. وسوف تقدم الأمانة تقارير سنوية عن نتائج هذه الجهود، وعن المساهمات التقليدية المقدمة إلى الأموال التكميلية؛

(ب) يعمل مكتب تمويل البرامج مع الحكومات المانحة واللجان الوطنية بشأن نظام جديد لتقديم التقارير والإبلاغ عن التقدم.

المساهمات الطارئة

٣٨ - عملت اليونيسيف، خلال العام الماضي، على تعزيز مشاركتها بدرجة كبيرة في عملية للنداءات الموحدة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك المقر والمكاتب الإقليمية والميدانية ضمن محاولة لبذل جهود أنسب من حيث التوقيت والتركيز والتنسيق. ونتيجة لذلك تم تحديد تدابير محتملة لتحسين تعبئة الموارد، بهدف يرمي في نهاية الأمر إلى تحسين القدرة على التنبؤ لدى اليونيسيف وسرعة وفعالية استجابتها للطوارئ.

٣٩ - وفي السياق المشترك بين الوكالات، سوف تواصل اليونيسيف التركيز على البرامج لصالح الطفل والمرأة، وزيادة التركيز على الحالات والمجالات التي تسفر عن التشرد؛ والدعوة وحماية الطفل وحقوق

الطفل في حالات الصراع وعدم الاستقرار؛ وتخفيف أثر حالات الطوارئ على الأطفال، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. وقد حددت الأمانة تدابير تمنح اليونيسيف قدرا أكبر من المرونة في الطريقة التي تدير بها صناديق الطوارئ، ومن ثم تحسين كفاءة المنظمة في إنجاز الخدمات للأطفال خلال الأزمات الإنسانية.

٤٠ - التخطيط المبكر للمخصصات - من شأن زيادة التأكد من قاعدة الموارد المتوقعة تحسين الاستجابات المنسقة المشتركة بين الوكالات والسماح بقدر أكبر من القدرة على التنبؤ بإجراءات اليونيسيف في هذا الإطار، ويتوقف تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الأموال على التخطيط المبكر للمخصصات. ويلزم أن تستكمل النداءات المقررة المبكرة من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما يتيح للحكومات المانحة بموافاتها بمعلومات عن حالات الطوارئ المعقدة في أوائل عام ١٩٩٩، وفي كل

عام لاحق لذلك، بقدر أكبر من القدرة على التنبؤ والوصول إلى قاعدة الموارد اللازمة. لذلك تقترح الاستراتيجية ما يلي:

(أ) تقدم الحكومات مؤشرا والتزاما في وقت مبكر بالمساهمات من أجل برامج الطوارئ لدى تلقي النداءات الموحدة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛

(ب) حيثما يكون ذلك ممكنا، تنشئ اليونيسيف والمانحين اتفاقات إطارية. وسوف يناقش مكتب تمويل البرامج ذلك مع المانحين منفردين خلال مشاوراته الثنائية المنتظمة.

٤١ - تخصيص المساهمات - يخصص المانحون معظم مساهمات الطوارئ لقطاعات محددة. غير أن هذا التخصيص الصارم لا يتيح لليونيسيف مرونة في الاستجابة. لذلك تقترح اليونيسيف ما يلي:

(أ) تدرس الحكومات توفير أقصى مرونة في استخدام الأموال في الاحتياجات ذات الأولوية حسبما تطرأ في حالات الطوارئ السريعة التحول. وتوصي الأمانة بأن ينظر المانحون في اتخاذ تدابير تمنح اليونيسيف قدرا أكبر من حرية التصرف في تحريك الأموال بين القطاعات أو داخل المناطق. ومن الممكن أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، ترك ٢٠ في المائة من المساهمة دون تخصيص؛

(ب) يقوم مكتب تمويل البرامج باستكشاف مستوى المرونة الممكن بالنسبة لكل مانح.

٤٢ - الإبلاغ المبسط - لتخفيف عبء العمل في المكاتب الميدانية مع توفير كامل المساءلة، تقترح الاستراتيجية:

نظاماً منقّحاً للإبلاغ يتيح تقديم تقرير عام وشامل لكل نداء محدد، مشفوعاً بموجز للمساهمات من مختلف المصادر ومجموع النفقات مفصلة حسب القطاعات.

دال - استراتيجيات وإجراءات الدعم

٤٣ - استراتيجيات دعم تعبئة الموارد هي مجموعة من الأنشطة الرئيسية تضطلع بها الأمانة، ويرد سرد لها أدناه.

أنشطة اليونيسيف للاتصال

٤٤ - الاتصال على جانب بالغ من الأهمية بالنسبة لجهود التعبئة على الصعيد العالمي وفي كل من البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج. وترسم سياسة الاتصال (E/ICEF/1998/10) التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ استراتيجية لاستخدام الاتصال في دعم تعبئة الموارد. وتضطلع شعبة الاتصال بتنسيق أنشطة الاتصال على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد الوطني في البلدان الصناعية من خلال شراكة رئيسية مع اللجان الوطنية. وتتمثل الأهداف المشتركة في زيادة الوعي بقضايا الطفل، والترويج لليونيسيف وبرامجها، وترسيخ مصداقية المنظمة، ومن ثم تهيئة مناخ ملائم لاستمرار الدعم من جانب الجمهور العام. وتحقق هذه الأهداف بإظهار كفاءة برامج اليونيسيف من خلال مختلف وسائط الإعلام، بما في ذلك المنشورات والتلفزيون والإذاعة والشبكة العالمية على الانترنت والمعارض، إلخ. كذلك تقوم هذه الأنشطة، بالإضافة إلى المناسبات الخاصة، وأنشطة السفراء الدوليين والوطنيين المتجولين والزيارات الميدانية لوسائط الإعلام، باستعراض الانتباه إلى إنجازات اليونيسيف البرنامجية.

٤٥ - وسوف يتباين الخليط المتميز في أنشطة الاتصال المستخدمة في دعم تعبئة الموارد حسب الجمهور المستهدف والغرض المتوخى، وسوف يتحدد على أساس الأولويات ضمن موارد الميزانية القائمة. وتستند هذه الأنشطة إلى النتائج التي تحققتها اليونيسيف على الصعيد الميداني. وأعمال اللجان الوطنية جوهرية في هذا المجهود، لأنها تعزز "رسالة" اليونيسيف في بلدانها. وتقدم الأمانة الدعم للجان بطرق شتى بما في ذلك حلقات العمل وتوفير المنشورات والصور الفوتوغرافية ومواد أخرى. وعلى سبيل المثال، أدى المنشور الرئيسي السنوي، وهو "حالة الأطفال في العالم"، في السنوات الأخيرة إلى توليد قدر كبير من الاهتمام لدى وسائط الإعلام بقضايا تشغيل الأطفال، والأطفال في الحرب، والتغذية. وموقع اليونيسيف على الشبكة العالمية (www.unicef.org) يتلقى أكثر من ٢,٧ مليون "نقرة" في الشهر (بارتفاع من ١,١ مليون منذ عام)، وكثير من اللجان الوطنية تقوم بتشغيل مواقعها الخاصة. وتقوم الأمانة باستكشاف سبل استخدام شبكة الانترنت كوسيلة لزيادة الإيرادات لصالح اليونيسيف.

شعبة القطاع الخاص

٤٦ - ويشكل الدعم المقدم من القطاع الخاص، من خلال اللجان الوطنية بالدرجة الأولى، عاملاً حاسماً في الجهود المبذولة لتعبئة موارد اليونيسيف، ويوفر ثلث إيرادات المنظمة من خلال بطاقات المعايدة ومبيعات

المنتجات والتدبير المباشر للأموال. وقد أعيد تنظيم شعبة القطاع الخاص خلال العام الماضي بمواردها المالية والبشرية المحدودة، من أجل تعظيم إيرادات القطاع الخاص إلى أقصى حد ممكن. وكانت المحصلة النهائية هي إحداث تغيير في المفهوم التنظيمي والهياكل وممارسات قطاع الأعمال.

٤٧ - وتعمل شعبة القطاع الخاص على تحسين منهجياتها وأساليب عملها وإيضاح دورها ومسؤولياتها ودور ومسؤوليات اللجان الوطنية، شركائها الرئيسيين. وتم الأخذ بالمفهوم الجديد "إدارة العلامة التجارية"، مما يعني أنه يجري الترويج "لعلامة اليونيسيف" من خلال مبيعات المنتجات أو النداءات الموجهة إلى الجمهور العام أو الشركاء من الشركات. ومن خلال هذا النهج يجري الجمع بين حملات تخطيط وتنفيذ بطاقات المعايدة وحملات تدبير الأموال. ونظرا لقيمة وأهمية هذه العلامة، ينبغي التدقيق في اختيار كل نداء لتدبير الأموال أو نهج موجه للمستهلكين والشركات، وتطبيقه تطبيقا استراتيجيا. والهدف هو إعطاء دفعة لإسم اليونيسيف من أجل تعظيم المساهمات المقدمة إلى المنظمة.

٤٨ - ومن الناحية التاريخية، كانت مبيعات بطاقات المعايدة مصدرا رئيسيا لإيرادات الموارد الأساسية، وقد أدخلت تغييرات في إعدادها وتسويقها لتعظيم هذه الإيرادات. واعتبارا من عام ١٩٩٩، ستشتمل مجموعات بطاقات الربيع على بطاقات لمناسبات مثل عيد الحب وعيد الفصح وعيد الأم، مما يوسع عمليات بطاقات اليونيسيف للمعايدة لتغطية السنة كلها. وقد أعيد تصميم مجموعة المنتجات بكاملها وأصبحت تمثل مجموعات جديدة تصلح هدايا للأطفال تدور حول مواضيع محددة وموضوعية.

٤٩ - وبالنسبة لتدبير الأموال من الشركات، أنشئ قسم جديد في شعبة القطاع الخاص لتشكيل وإدارة تحالفات دولية لتدبير الأموال من الشركات. وتقوم الاستراتيجية الشاملة على التركيز على بضع أسواق رئيسية في البلدان التي بها لجان وطنية والبلدان المشمولة بالبرامج التي لديها احتمالات مرتفعة لتدبير الأموال، مستهدفة قطاع الشركات بالتحديد. وسيتم وضع استراتيجيات محددة مع اللجان الوطنية أو المكاتب الميدانية المعنية.

٥٠ - ويتواصل التوسع في الشراكات الناجحة القائمة مع الشركات وتوليد المزيد من الإيرادات من أجل اليونيسيف والتوعية بها. وتشمل هذه برنامجي "الفكة من أجل الخير" و "التبرع للأطفال لدى دفع حساب الفندق" مع شركات الطيران والفنادق الكبرى، على التوالي، فضلا عن العلاقة مع "تايم وارنر" التي سَلَّطت عليها الأضواء من خلال الألعاب الودية لعام ١٩٩٨ التي أجريت في مدينة نيويورك.

٥١ - وستواصل شعبة القطاع الخاص أيضا تعزيز برامج تدبير الأموال لمواضيع معينة في الأجل الطويل مع أندية تقديم الخدمات مثل الكيوانيز (علاج نقص اليود)، وأندية الروتاري الدولي (للقضاء على شلل الأطفال) وأندية الليونز (لمجموعات المواد التعليمية). وقد أقامت هذه المجموعات التي يتبرع أعضاؤها بأوقاتهم ويضطلعون بأنشطة مبتكرة لتدبير الأموال، علاقات قيّمة مع اليونيسيف.

٥٢ - والمؤسسات تشكل مصدرا جديدا محتملا للدعم تواصل اليونيسيف استكشافه وإنمائه. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، تلقت اليونيسيف إعلانات بالتبرع بنحو ٦,٥ مليون دولار من أجل منح مقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة، وهي المؤسسة التي أنشئت لتوزيع بليون دولار هدية من "تيد تيرنر" إلى الأمم المتحدة. وتمت الموافقة على ستة مقترحات لليونيسيف للعمل في افريقيا واندونيسيا وفيت نام بشأن قضايا تتراوح بين مكافحة الأمراض وتسريح الأطفال المجندين. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمدت المؤسسة ٩,١ مليون دولار من أجل ثلاثة مشاريع إضافية بشأن مكافحة مرض الإيدز وتعليم وصحة البنات والقضاء على شلل الأطفال.

دور المكاتب الميدانية لليونيسيف

٥٣ - بدأ عدة مانحين في العمل على لا مركزية المسؤولية عن تحديد أولويات البرامج وتمويلها وكذلك تقديم التقارير. وعليه فإن فريق اليونيسيف القطري في وضع محوري من حيث إقامة اتصالات مباشرة مع المانحين والحفاظ على شراكة وثيقة مع الحكومات المضيفة في تحديد الأولويات وتقييم الاحتياجات. وفي توجيه تنفيذي إلى جميع الفرق القطرية طلبت المديرية التنفيذية وضع استراتيجيات وطنية لتدبير الأموال للتمويل التكميلي كجزء من عملية تخطيط البرامج القطرية. وقد وضعت جميع المكاتب الإقليمية استراتيجيات إقليمية لتعبئة الموارد سيجري استكمالها سنويا.

إدارة التقلبات في أسعار الصرف

٥٤ - ما زالت القوة المستمرة لدولار الولايات المتحدة تشكل أثرا سلبيا على إيرادات اليونيسيف. وفي الدورة السنوية لعام ١٩٩٨، طلب كثير من الوفود إجراء تحليل لهذه المشكلة واستفسرت عما تستطيع اليونيسيف عمله للسيطرة على هذه المشكلة، إن كان هناك ما يمكن عمله.

٥٥ - ومن الضروري القول بداية أن العملة الأساس التي تستعملها اليونيسيف (والأمم المتحدة) هي دولار الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٧، كان ٤١ في المائة من الأموال القابلة للتحويل التي تلقتها عمليات الخزانة بدولارات الولايات المتحدة و ٥٩ في المائة منها بعملات أخرى. وكان ٨٤ في المائة من العملات القابلة للتحويل المصروفة من عمليات الخزانة في عام ١٩٩٧ بدولارات الولايات المتحدة و ١٦ في المائة منها بعملات أخرى.

٥٦ - ويؤدي التباين بين عملة الإيرادات وعملة المصروفات إلى انكشاف أمام النقد الأجنبي. وفي ظروف اليونيسيف، يؤدي ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة إلى زيادة الخسارة في الإيرادات على الكسب المتحقق في القوة الشرائية. والنهج الواقعي الذي تأخذ به اليونيسيف هو تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف باتخاذ مراكز نقدية في الحافظة تعادل الالتزامات القائمة أو المتوقعة حسب العملة. لذلك فإن اليونيسيف هي بائع صاف للعملة ومشتري صاف لدولارات الولايات المتحدة.

٥٧ - ويحتمل أن تخفف عملة اليورو من مخاطر التحويل بين العملات المشاركة بالنسبة لليونييسيف، وأن توفر فرصاً جديدة لإدارة النقدية. وسوف يبدأ العمل بعملة اليورو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وعند هذا التاريخ سيتم تثبيت أسعار الصرف بين العملات الوطنية المشاركة.

٥٨ - وفي معظم الحالات، لا تزود اليونييسيف بإعلان بالتبرع أو جدول بمواعيد الدفع. ومن شأن البيع الآجل للعملات والقائم على التقديرات أن يزيد من الانكشاف أمام النقد الأجنبي. ولكي تكون لليونييسيف استراتيجية ناجحة للوقاية سوف تطلب من الحكومات واللجان الوطنية تقديم التزام يتعلق بالحد الأدنى من المبالغ التي تدفع لليونييسيف، وآخر موعد محتمل لدفعها والعملة التي ستدفع بها.

٥٩ - واليونييسيف تاجر حذر في أسواق النقد الأجنبي. وهذا الموقف الأساسي ضروري للحد من خطر الخسارة مع الحفاظ على القيمة الشرائية.

هاء - الوسائل الأخرى لتعبئة الموارد من أجل اليونييسيف ومن أجل الطفل

٦٠ - ستواصل اليونييسيف العمل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومؤسسات بريتون وودز والشركاء الآخرين من أجل تعبئة موارد إضافية وزيادتها من أجل اليونييسيف ومن أجل الطفل.

مؤسسات بريتون وودز

٦١ - تعمل اليونييسيف على استحداث وسائل جديدة للتعاون في القطاعات الاجتماعية مع الحكومات ومؤسسات بريتون وودز، وخاصة البنك الدولي. وتقوم اليونييسيف، بموافقة الحكومات المنفذة للقروض من المؤسسة الإنمائية الدولية، بتقديم المساعدة التقنية وخدمات الشراء. وتستند هذه الشراكة إلى خبرة اليونييسيف وتعمل على تطوير "أفضل الممارسات" بالنسبة للسياسات والمشاريع الموضوعة لصالح الطفل. وتم عقد اتفاقات جديدة في اليمن بمبلغ ٣٠ مليون دولار من أجل مشروع نماء الطفل، وفي بنغلاديش بمبلغ ١٠ ملايين دولار من أجل التعليم. وتلقت اليونييسيف التزاماً من مرفق المنح المؤسسية بالبنك الدولي بمبلغ ٣ ملايين دولار لتعليم البنات في أفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى دعم لدراسة تشمل بلدين بشأن الطفل في الصراعات المسلحة ومن خلال المعونة بالإجراءات، من أجل مشروع لدعم الشباب الذين يواجهون أزمة في سيراليون. وهناك شكل جديد من أشكال التعاون هو مشروع مكافحة الإيدز في البرازيل الذي من خلاله قدمت وزارة الصحة والبنك مشتركين مبلغ ١٤,٦ مليون دولار لاتفاق للتعاون مع اليونييسيف لمدة أربع سنوات.

٦٢ - وتتمثل الأولويات الإقليمية للتعاون بين اليونييسيف والبنك الدولي في تخفيض وفيات الأمهات، والشباب والعنف في أمريكا اللاتينية، والتعليم الأولي في ١٥ بلداً أفريقيًا حيث انخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس إلى ما دون ٥٠ في المائة، والدعم المقدم من القطاع الخاص، وتعليم البنات في الشرق الأوسط. وثمة مجالين يلقيان اهتماماً متزايداً هما تشغيل الطفل وإعادة الاندماج المجتمعي في البلدان في مرحلة

ما بعد انتهاء الصراع. وهناك مجالات أخرى للشراكة هي مبادرة ٢٠/٢٠، وبرامج الاستثمارات القطاعية التي تشكل غانا مثالا بارزا فيها، ونهج التنمية على نطاق القطاعات.

٦٣ - والتعاون بين اليونيسيف والمصارف الإنمائية الإقليمية آخذ في التوسع، وخاصة مع المصرف الآسيوي للتنمية. وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحكومة كوت ديفوار مبلغ مليون دولار على فترة ست سنوات كجزء من قرض حكومي أكبر من أجل مشروع للأمن الغذائي.

٦٤ - وتعد اليونيسيف والبنك الدولي اجتماعات بمعدل مرتين في السنة بشأن السياسات العامة. ويقوم ممثلو اليونيسيف في البلدان المعنية بدور حاسم في التعاون مع مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية، بدعم من فريق للاستعراض بالمقر.

الاتحاد الأوروبي

٦٥ - مكتب اليونيسيف في بروكسل مسؤول عن التعاون الشامل مع الاتحاد الأوروبي على مستوى اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي على السواء. ووظيفة المكتب الرئيسية هي القيام تدريجيا باستحداث شراكة مع الاتحاد لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ومن المتوقع أن تأخذ كثيرا من الأشكال ولن تكون قاصرة بالتالي على التمويل المباشر لمشاريع اليونيسيف وإن ظل هذا التمويل هدفا هاما.

٦٦ - وتستند جهود تعبئة الموارد إلى حوار برنامجي قوي مع اللجنة وعلى الميزة النسبية لليونيسيف في مجالات رئيسية معينة موضع اهتمام متبادل. وحتى الآن، وردت معظم المساهمات من مكتب اللجنة الأوروبية للشؤون السياسية. وفي عام ١٩٩٦، تم تلقي أموال قدرها ١٢ مليون وحدة نقد أوروبية (١٥,١ مليون دولار) من أجل ٢٧ مشروعا في ١٦ بلدا. وفي عام ١٩٩٧، ازداد هذا المبلغ إلى ١٥ مليون وحدة نقد أوروبية (١٧,٦ مليون دولار) من أجل ٢٦ مشروعا في ١٥ بلدا، ومن المتوقع أن يزداد مرة أخرى في عام ١٩٩٨.

٦٧ - ويتعرض النمو في التمويل لإعاقة بسبب الاختناقات، ونتيجة في بعض الحالات لتعارض المتطلبات الإدارية والمتطلبات المالية للجنة الأوروبية والنظام المالي للأمم المتحدة واليونيسيف، مما اضطر اليونيسيف في بعض الأحيان إلى الامتناع عن تلقي المساهمات. وشجعت اليونيسيف على إجراء مفاوضات شاملة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجنة لحل القضية. ومن المأمول التوصل إلى اتفاق عام يصلح لجميع وكالات الأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٩٨ أو أوائل عام ١٩٩٩.

٦٨ - وثمة عقبة إضافية تتمثل في اتجاه اللجنة الأوروبية إلى دعم المنظمات غير الحكومية بدلا من وكالات الأمم المتحدة على أساس أن الأخيرة تتلقى بالفعل تمويلا ثنائيا من الدول الأعضاء. غير أن الدول الأعضاء التي لا تؤيد هذا الرأي دائما، ترحب بشراكة معززة بين اللجنة ووكالات الأمم المتحدة. وقد يرغب

أعضاء المجلس التنفيذي الذين هم أيضا أعضاء في الاتحاد الأوروبي في تشجيع قيام علاقات تعاون أوثق وأكثر اتساقا بين الاتحاد واليونيسيف.

تخفيف عبء الديون

٦٩ - بينما لا يمثل تخفيف عبء الديون وسيلة لتعبئة الأموال، فإنه يشكل عنصرا هاما لمساعدة البلدان على زيادة الموارد التي تخصصها للطفل وللخدمات الاجتماعية الأساسية. وتعتقد اليونيسيف أن عبء الدين الخارجي يشكل عقبة كأداء في عدة بلدان لبلوغ أهداف عقد الطفل. وتنطوي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على إمكانية تحرير موارد كبيرة للخدمات الاجتماعية الأساسية. وتطلب المبادرة صراحة من البلدان المدينة القيام بإصلاحات على صعيد السياسة الاجتماعية من أجل تحسين عدة أمور، من بينها الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي. غير أن اليونيسيف قلقة إزاء التنفيذ البطيء للمبادرة وتحت الدائنين على منح تخفيف للديون لجميع البلدان المؤهلة بحلول عام ٢٠٠٠ وتقليص الشروط المؤهلة لذلك. وتقف اليونيسيف على استعداد للعمل مع الحكومات والمجتمع الدولي لضمان توجيه الموارد الناجمة عن اتفاقات تخفيض عبء الديون إلى برامج لصالح الطفل مباشرة. ويتيح تخفيف عبء الديون فرصة قوية لليونيسيف من أجل تعبئة الموارد من خلال ترتيبات تتيح للحكومات المدينة العمل مع اليونيسيف في أنشطة محددة لصالح الطفل.

ثالثا - التوصية

٧٠ - يوصي المجلس التنفيذي باعتماد مشروع المقرر التالي:

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بدور اليونيسيف في أداء مهمتها بوصفها الوكالة الرائدة للأمم المتحدة من أجل الطفل، وخاصة فيما يتعلق بدعم الجهود الوطنية لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للطفل وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛

٢ - يسلم بأن الخطة المتوسطة الأجل هي العصب الرئيسي لإطار استراتيجي مرن ومتعدد السنوات ويقوم على النتائج يجمع بين رؤية للطفل في القرن القادم وأهداف برنامجية معينة والخطة المالية والرقم المستهدف للتمويل، وأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية سوف ينطوي على تقرير بشأن التقدم والنتائج المتحققة على ضوء الخطة؛

٣ - يعتمد الرقم المستهدف للتمويل على أساس نمو سنوي في الإيرادات بنسبة ٧ في المائة لبلغ ١,٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥، بوصفه تحديا ممكنا أمام اليونيسيف والجهات المانحة مما يتيح لليونيسيف إنجاز أولوياتها البرنامجية؛

٤ - يعرب عن تقديره للجان الوطنية لليونيسيف لمساهماتها التي لا تقدر بثمن في أعمال اليونيسيف، مما يمثل نحو ثلث مجموع إيرادات المنظمة، ويطلب إلى الأمانة، وخاصة من خلال المكتب الإقليمي لأوروبا وشعبة القطاع الخاص وشعبة الاتصال، مواصلة تقديم الدعم لجهود اللجان؛

٥ - يقرر اتخاذ التدابير التالية من أجل زيادة المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية وجعلها مؤكدة وقابلة للتنبؤ بها بدرجة أكبر، والنهوض بتقاسم الأعباء فيما بين المانحين؛

(أ) يتم تحديد الدورة العادية الأولى في كل تشرين الثاني/يناير على أنها الوقت المناسب لأن تقوم الحكومات بما يلي:

'١' الإعلان عن تبرعاتها السنوية للموارد الأساسية لليونيسيف على النحو التالي: التزام تمويل جازم للسنة الجارية؛ بالنسبة للحكومات التي في وضع يمكنها القيام بذلك، الإعلان عن مساهمة مؤكدة أو دليل على مساهمة بالنسبة للسنة التالية، ومساهمة مؤكدة أو مبدئية بالنسبة للسنة الثالثة. وإذا تعذر ذلك، تقوم بإبلاغ مساهمتها إلى المجلس التنفيذي والأمانة عندما تكتمل عمليات ميزانياتها، ولكن في موعد غايته نيسان/أبريل؛

'٢' الإعلان عن مواعيد الدفع بالنسبة للسنة الجارية. وستكون المدفوعات المبكرة موضع تشجيع؛

(ب) سوف تعقد الأمانة، من خلال مكتبها لتمويل البرامج، مشاورات منتظمة مع جميع الحكومات المانحة لاستكشاف كيفية دعمها لزيادة مساهماتها المقدمة إلى الموارد الأساسية. وسوف يضع مكتب تمويل البرامج استراتيجيات مفصلة لتناسب كل بلد مانح بغية تعظيم دعمها لليونيسيف إلى أقصى حد، وسوف تقوم الأمانة بالإبلاغ عن نتائج هذه الجهود، بما في ذلك إجراء تحليل لما يواجهه من معوقات وفرص؛

(ج) سوف يقوم ممثلو اليونيسيف في البلدان المشمولة بالبرامج بإجراء مناقشات سنوية مع نظرائهم في الحكومة لمناقشة إمكانية زيادة المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية؛

٦ - يقرر كذلك أن تتخذ اليونيسيف التدابير التالية بشأن المساهمات المقدمة إلى الأموال التكميلية:

(أ) بالنسبة للأموال التكميلية العادية:

'١' يقوم مكتب تمويل البرامج، بوصف ذلك جزءاً من مشاوراته المنتظمة مع الحكومات المانحة، باستكشاف نهج موضوعية ومتعددة الأقطار. وسوف تقدم الأمانة تقارير سنوية عن نتائج هذه الجهود، وعن المساهمات التقليدية المقدمة إلى الأموال التكميلية؛

'٢' سوف يعمل مكتب تمويل البرامج مع الحكومات المانحة واللجان الوطنية بشأن وضع نظام جديد لتقديم التقارير والإبلاغ عن التقدم؛

(ب) بالنسبة للمساهمات الطارئة:

'١' تقدم الحكومات دليلاً والتزاماً مبكرين بالمساهمات التي تعتزم تقديمها للبرامج الطارئة في السنة، لدى تلقيها النداءات الموحدة من مكتب منسق النداءات الإنسانية؛

'٢' حيثما أمكن، تقيم اليونيسيف والحكومات المانحة اتفاقات إطارية. وسوف يقوم مكتب تمويل البرامج بمناقشة ذلك مع كل حكومة مانحة أثناء مشاوراته الثنائية المنتظمة؛

'٣' تنظر الحكومات في إبداء أكبر قدر من المرونة في استخدام الأموال من أجل الاحتياجات العاجلة للغاية حسبما تطرأ في حالات الطوارئ السريعة التغير، مما يعطي اليونيسيف قدراً أكبر من حرية التصرف في تحريك الأموال بين القطاعات أو داخل المناطق. ويمكن أن تشمل هذه التدابير على سبيل المثال، ترك ٢٠ في المائة من المساهمة بدون تخصيص؛

'٤' يقوم مكتب تمويل البرامج باستكشاف مستوى المرونة الممكن لكل حكومة مانحة وتقديم تقرير عن نتائج هذه المناقشات؛

'٥' سوف ينظر في نظام منقح لتقديم التقارير من أجل تقديم تقرير عام شامل بالنسبة لكل نداء محدد، على أن يكون مشفوعاً بموجز للمساهمات المقدمة من شتى المصادر ومجموع النفقات مفصلة حسب القطاعات؛

٧ - يطلب إلى المديرية التنفيذية النظر في إمكانية تغيير توقيت عرض مختلف عناصر الإطار المتعدد السنوات على المجلس التنفيذي، بما في ذلك من جملة أمور، الخطة المتوسطة الأجل وميزانية فترة السنتين، مما يتيح زيادة الاتساق في هذه العروض، ورفع تقرير إلى المجلس في دورته العادية الأولى في عام ٢٠٠٠ حول إمكانية تنفيذ هذا الاقتراح؛

٨ - يطلب كذلك إلى المديرية التنفيذية إبلاغ المجلس في كل سنة في تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي، عن التقدم المحرز حتى تاريخه في تنفيذ هذا المقرر.
